

Distr.: General
22 November 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والستون

15-6 شباط/فبراير 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت *

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2022 من أجل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وصلاتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد أعد هذا التقرير في سياق ثلاث أزمات رئيسية: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة، والآثار العالمية للنزاع في أوكرانيا، وتغير المناخ. وهو يتضمن استعراضاً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتحديات التي تواجهها أفريقيا منذ تفشي الجائحة. ويبين التقرير أيضاً الجهود المقابلة التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة القارة على الخروج من الأزمات الثلاث. ويعرض التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، فضلاً عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعبيل في التنفيذ في مرحلة ما بعد الجائحة وتوسيع نطاقه. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية أن تتجه نحو التعافي المستدام من هذه الأزمات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.5/2023/1

211222 151222 22-25723 (A)



أولا - مقدمة

1 - توفر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2001، رؤية وإطارا سياساتيا لتحقيق التنمية في أفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي. ووجدت أهداف هذه الشراكة صداها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، الأمر الذي أسفر عن توليد المزيد من الزخم للعمل من أجل أن تكون أفريقيا شاملة للجميع ومزدهرة يعمها السلام ولا يُترك فيها أحد خلف الركب. ويبدأ هذا التقرير، المكتوب في سياق ثلاث أزمات رئيسية هي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة والنزاع في أوكرانيا وتغير المناخ، باستعراض التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرزته أفريقيا والتحديات التي تواجهها منذ تفشي الجائحة. ويواصل التقرير سرد الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية وشركاؤها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، للخروج من هذه الأزمة الثلاثية، ويختتم بتوصيات في مجال السياسات العامة من أجل تحقيق تعافٍ مستدام في أفريقيا.

ثانيا - التقدم المحرز والتحديات الماثلة منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

2 - كان مسار أفريقيا للتعافي من جائحة كوفيد-19 بطيئاً عندما اندلع النزاع في أوكرانيا، الأمر الذي فاقم من تأثير حالة الطوارئ المناخية العالمية وعكس بعض التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي تم إحرازه حتى عام 2021. ولا تزال أفريقيا تواجه تحديات متعددة الأبعاد، مما يبقي القارة هشّة وضعيفة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للتنمية البشرية، ويزيد من التأخير في تحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

ألف - الصحة⁽¹⁾

3 - أبلغ مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أفريقيا عن 9 358 829 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بكوفيد-19 حتى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، و 174 681 حالة وفاة ذات صلة. وتبلغ نسبة الوفيات من الحالات المصابة - أي نسبة المصابين الذين يموتون بسبب كوفيد-19 - 1,87 في المائة، وهي تزيد عن المتوسط العالمي البالغ 1,05 في المائة. وتتركز الوفيات المبلغ عنها في عدد قليل من البلدان، حيث سجلت جنوب أفريقيا وإثيوبيا والجزائر وكينيا وزيمبابوي ما يقرب من ثلاثة أرباع هذه الوفيات.

4 - وقد تحسنت قدرات أفريقيا المتعلقة بتشخيص كوفيد-19 وعلاجه بدعم من منظمة الصحة العالمية. وانخفض عدد حالات الاستشفاء والوفيات، حيث انخفضت نسبة الوفيات من حالات الإصابة من 2,5 في المائة خلال الموجة الأولى (منتصف عام 2020) إلى 0,8 في المائة خلال الموجة الأخيرة (نهاية عام 2021). وبين حزيران/يونيه 2020 وأذار/مارس 2022، تبرع العديد من الوكالات الدولية

(1) انظر: منظمة الصحة العالمية، لوحة المتابعة المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لمنظمة الصحة العالمية، متاحة على الرابط

<https://covid19.who.int/> (اطّلع عليها في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022)؛ و <https://www.un.org/africarenewal/magazine/february-2022/africa-track-control-covid-19-pandemic-2022>

و <https://www.afro.who.int/news/covid-19-vaccination-africa-increases-almost-three-quarters-june-2022>

و <https://www.nytimes.com/interactive/2021/world/covid-19-vaccinations-tracker.html>؛ و <https://news.un.org/ar/story/2021/09/1083302>

و <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/361229/9789290234760-eng.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

و <https://data.undp.org/vaccine-equity/>

والوطنية، مثل منظمة الصحة العالمية وبنك التنمية الأفريقي والصندوق الأفريقي لمكافحة جائحة كوفيد-19 والهيئة التنفيذية للخدمات الصحية في أيرلندا، بالإضافة إلى كيانات من القطاع الخاص، بأكثر من 100 مليون قطعة من معدات الوقاية الشخصية لأكثر من 20 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وارتفع عدد المختبرات القادرة على الكشف عن فيروس كورونا الجديد من 2 إلى أكثر من 900، وارتفع عدد مصانع إنتاج الأكسجين من 68 إلى 115 - وهو ما يمثل زيادة بنسبة 60 في المائة. وأنشئت مراكز للرصد الجينومي، مما أدى إلى زيادة عدد العينات التي فُحص تسلسلها بمقدار ست مرات في الفترة الممتدة من منتصف عام 2021 إلى منتصف عام 2022 مقارنة بفترة السنة السابقة. وتُرب أكثر من 60 000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية على إدارة حالات كوفيد-19 الحرجة والشديدة.

5 - وأحرز أيضا تقدم ملحوظ في مجال التطعيم. وحتى 10 تموز/يوليه 2022، سُلم أكثر من 892 مليون لقاح إلى أفريقيا، وأتى 64 في المائة منها من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس)؛ وحوالي 30 في المائة عن طريق الصفقات الثنائية؛ و 6 في المائة عن طريق الصندوق الائتماني الأفريقي لشراء اللقاحات. وستتمكن القارة أيضا من الاستجابة بشكل أفضل لتهديدات الصحة العامة من خلال إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية، وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي ترمي إلى تحسين الحصول على المنتجات الطبية الجيدة والمأمونة والفعالة في أفريقيا.

6 - وفي عام 2022، ارتفع عدد جرعات لقاح كوفيد-19 المعطاة ارتفاعا كبيرا، الأمر الذي أسفر عن خفض عدد البلدان التي أكمل فيها ما يقل عن 10 في المائة من السكان سلسلة التطعيم الأولية من جرعات اللقاح من 14 إلى 8. غير أنه حتى 10 تموز/يوليه 2022، أكمل 282 مليون شخص فقط في القارة سلسلة التطعيمات الأولية، وهو ما يمثل 21,1 في المائة من سكانها، مقارنة بأكثر من 60 في المائة في بقية العالم. ومن بين البلدان الأفريقية، لم تحقق سوى موريشيوس وسيشيل هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في تطعيم 70 في المائة من السكان بحلول منتصف عام 2022.

7 - وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات، الذي يمنع تساوي جميع الناس في الحصول على لقاح يوفر الحماية من عدوى كوفيد-19، إلى جانب الهشاشة القائمة للنظم الصحية الوطنية، يمنعان أفريقيا من تحقيق هدف تطعيم 70 في المائة من سكانها. ويرتبط عدم المساواة هذا أساسا بالافتقار إلى الوسائل المالية للحصول على اللقاحات في البلدان المنخفضة الدخل. وبينما يتعين على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تزيد إنفاقها على الرعاية الصحية بنسبة 0,8 في المائة فقط لتغطية التكاليف من أجل تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية، يتعين على البلدان المنخفضة الدخل زيادة إنفاقها على الرعاية الصحية بنسبة 57 في المائة تقريبا لأن متوسط نصيب الفرد من إنفاقها السنوي على الصحة لا يتجاوز 41 دولارا. وقد أكدت أزمة كوفيد-19 ضرورة تقديم مساعدة أكبر للبلدان الأفريقية من حيث الحصول على اللقاحات وإحراز تقدم نحو الرعاية الصحية الشاملة، بسبل منها الاستثمار في أنظمة الصحة العامة الأكثر قدرة على امتصاص الصدمات والتي يمكن أن توفر الخدمات الأساسية (علاج الأمراض المعدية وكذلك الأمراض غير المعدية، والرعاية الصحية الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق) حتى في أوقات الأزمات.

باء - النمو الاقتصادي والتجارة والطاقة⁽²⁾

8 - أثرت جائحة كوفيد-19 سلباً على النمو الاقتصادي في أفريقيا، حيث بلغ معدله (1,8) في المائة في عام 2020. وفي عام 2021، بدأ الاقتصاد الأفريقي في التعافي، وارتفع المعدل ليبلغ 4,1 في المائة. غير أن التقديرات تشير إلى تراجع هذا النمو إلى 3,7 في المائة في عام 2022، وهو من المتوقع أن يبلغ 3,8 في المائة في عام 2023 بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا، والتي تشمل التباطؤ الحاد في النمو الاقتصادي والضغط التضخمي الكبيرة وتشديد الشروط التمويلية على المستوى العالمي، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وارتفاع مخاطر حالة المديونية الحرجة على المستوى الإقليمي.

9 - وقد أدت الصدمات الخارجية المرتبطة بالاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي أسفر عن فقدان الوظائف وانخفاض كبير في دخل الأسر الأفريقية، ولا سيما تلك التي لديها أطفال. وفي دراسة أجريت في 35 بلداً، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان احتمال الإبلاغ في بداية الجائحة عن انخفاض في إجمالي الدخل لدى الأسر المعيشية التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر أعلى منه لدى الأسر التي ليس لديها أطفال (76 في المائة من الأسر المعيشية مقابل 55 في المائة)، وكذلك الأمر بالنسبة لاحتمال الإبلاغ عن شخص بالغ لم يأكل ليوم كامل (24 في المائة مقابل 14 في المائة).

10 - وفي حين تسببت جائحة كوفيد-19 بخفض الإيرادات الحكومية، ازداد الطلب على الإنفاق على الصحة العامة والتدخلات الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى زيادة تقييد الحيز المالي في أفريقيا في خضم ارتفاع مستويات الديون بسبب الديون القائمة، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وتناقص الإيرادات الضريبية، وارتفاع الأسعار. وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا 71,9 في المائة في المتوسط في عام 2020. وفي حين تشير التقديرات إلى انخفاض هذه النسبة إلى 67,6 في المائة في عام 2022، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير من مستوى ما قبل الجائحة عام 2019. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عدد البلدان الأفريقية المعرضة بدرجة كبيرة لخطر الوقوع في حالة المديونية الحرجة أو التي تعاني منها بالفعل - من 4 في عام 2014 إلى 21 في عام 2022. وأدى هذا الوضع إلى زيادة انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، والإيرادات الضريبية، وتفاقم العجز المالي، وارتفاع التضخم، وانخفاض أسعار الصرف، وزيادة تكاليف الاقتراض، وتفاقم السخط الاجتماعي، ولا سيما بين الشباب. وظل التضخم في أفريقيا مرتفعاً عن 10 في المائة منذ بداية جائحة كوفيد-19. وتشير التقديرات إلى أنه وصل إلى 12,3 في المائة في عام 2022، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6,7 في المائة. وقد دفع ذلك البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية.

(2) انظر: E/2022/60؛ و World Bank and AfDB, *African Economic Outlook 2022* (Abidjan, 2022)؛ و United Nations Children's Fund, *The Impact of COVID-19 on the Welfare of Households with Children* (Washington, D.C., World Bank, 2022)؛ و <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37623>؛ و <https://www.un.org/ohrrls/sites/www.un.org.ohrrls/files/eca-2022.pdf>؛ و <https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?locations=ZG>؛ و https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2022/Jan/IRENA_Market_Africa_2022_Summary.pdf.

11 - ويلزم إحداث تحول هيكلي للاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك زيادة الإنتاجية وإضافة القيمة، لتسريع تحقيق الازدهار الشامل للجميع. وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية⁽³⁾، وهي اتفاقية للتجارة بين البلدان الأفريقية تهدف إلى تنسيق التجارة لتشمل 55 بلداً أفريقياً و 1,3 بليون مواطن، بإجمالي 3 تريليونات دولار من الناتج المحلي الإجمالي، ينبغي أن يساعد البلدان الأفريقية على تحقيق مثل هذا التحول. ويمكن للمنطقة أن تعزز الدخل الحقيقي بنسبة 9 في المائة وأن تنتشل 50 مليون أفريقي من براثن الفقر المدقع بحلول عام 2035 إذا تحققت أهدافها بالكامل.

12 - ويتطلب الأعمال الكامل لفوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وجود بنية تحتية للنقل وخدمات نقل كافية، وكذلك أدوات رقمية للتجارة (التجارة الإلكترونية). ولذلك، يتعين على البلدان الأفريقية القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية المتعلقة بالنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات لفترة ما بعد كوفيد-19. وينبغي لهذه البلدان أيضاً أن تعطي الأولوية لمواءمة القوانين المتعلقة بالضرائب، وحماية المستهلك، والتجارة الإلكترونية، ومعايير البيانات وخصوصيتها.

13 - والطاقة المستدامة والموثوقة أساسية أيضاً لمستقبل أفريقيا. وفي عام 2020، لم يكن لدى نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إمكانية الحصول على الكهرباء. والقارة غنية بمصادر الطاقة المتجددة غير المستغلة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية) التي يمكن أن تغيد البيئة والمناخ والتي يمكن أن تتجم عنها فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً. وغالباً ما تكون مصادر الطاقة المتجددة أيسر تكلفةً من استيراد النفط والغاز الطبيعي، ويشير تقرير للوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أنه يمكن للتحول عن الوقود الأحفوري، إذا كان مصحوباً بسياسات مناسبة، أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,4 في المائة، وزيادة الوظائف على مستوى الاقتصاد بنسبة 3,5 في المائة، وارتفاع مؤشر الرفاه بنسبة 25,4 في المائة طوال الفترة 2020-2050 في أفريقيا.

جيم - الفقر وانعدام المساواة⁽⁴⁾

14 - قبل عام 2020، كان من المتوقع أن تتخفض نسبة الفقر المدقع (نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم) في أفريقيا من 34 في المائة في عام 2019 إلى 33,5 في المائة في عام 2020 و 33,0 في المائة في عام 2021. وبدلاً من ذلك، تشير التقديرات إلى أن المعدل ارتفع إلى 35,2 في المائة في عام 2020 وظل عند هذا المستوى في عام 2021 بسبب الاضطرابات الاقتصادية وعمليات الإغلاق الناجمة عن الجائحة. ونتيجة لذلك، وقع في براثن الفقر المدقع 23 مليون شخص إضافي

(3) بحلول أيار/مايو 2022، كان قد وقع على الاتفاق 54 بلداً، وصدق عليه 43 منها (80 في المائة).

(4) انظر: Economic Commission for Africa (ECA), *Economic Report on Africa 2021* (Addis Ababa, 2022)؛ و Kibrom A. Abay and others, United Nations, *World Population Prospects 2022*؛ و Cesar Calderon and others, *Food System Opportunities in a Turbulent Time*, Africa's Pulse, No. 26 (Washington, D.C., 2022)؛ و World Bank, <https://www.undp.org/africa/publications/2020-africa-sustainable-development-report>؛ ومديرية المرأة والشؤون الجنسانية والتنمية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وآخرون، "العنف ضد المرأة في أفريقيا خلال جائحة كوفيد-19"، ورقة السياسات العامة، أديس أبابا، كانون الأول/ديسمبر 2020؛ و <https://www.afro.who.int/news/covid-19-vaccination-africa-increases-almost-three-quarters-june-2022>؛ و <https://www.nytimes.com/interactive/2021/world/covid-vaccinations-tracker.html>.

في عام 2020 و 30 مليون شخص إضافي في عام 2021⁽⁵⁾. وبعبارة أخرى، كان من الممكن أن تشهد أفريقيا انخفاضاً للفقر المدقع بمقدار 23 مليون شخص و 30 مليون شخص في عامي 2020 و 2021 على التوالي لولا الجائحة، ومن المتوقع أن يستمر اتجاه تزايد الفقر المدقع خلال عامي 2022 و 2023.

15 - ويمكن أن تدفع الاضطرابات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود بسبب النزاع في أوكرانيا 1,8 مليون أفريقي إضافي إلى الفقر المدقع في عام 2022 و 2,1 مليوناً آخرين في عام 2023.

16 - وتتسم حالة الفقر في أفريقيا بالتقلب الشديد حيث تخرج الأسر المعيشية الفقيرة من دائرة الفقر لتسقط فيها من جديد بسبب الصدمات الخارجية التي لا تشملها شبكات التأمين فيتعذر على هذه الأسر مواجهتها، مما يزيد من ضعفها. وأي تقلب في الاستهلاك مرتبط بصدمات مثل الجفاف والنفقات من الأموال الخاصة المتصلة بالصحة يمكن أن يدفع بسهولة غير الفقراء الذين يعيشون مباشرة فوق الخط الدولي للفقر (حيث يتراوح مستوى الاستهلاك بين 1,90 دولار و 2,01 دولار في اليوم) نحو الفقر بينما يزيد من إغراق أولئك الذين يعيشون بالفعل في فقر. وتوجد في منطقتي غرب وشرق أفريقيا أعلى نسبتي للأشخاص الأكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر - وهما 6,6 في المائة و 5,6 في المائة على التوالي.

17 - وبلدان مثل مصر وموريشيوس وسيشيل، التي ينخفض فيها الفقر الأولي، والتي تمتلك القدرة على توليد ما يكفي من الوظائف، وتنخفض فيها نسب الإعاقة، والقوى العاملة فيها متعلمة، ولديها نظام صحي جيد، وبنية تحتية جيدة للإنترنت لدعم الاقتصاد الرقمي والتعليم، أكثر قدرة على احتمال الصدمات الناجمة عن الجائحة، لأنها تمتلك قدرة قوية على إدارة المخاطر. ومجموعة البلدان التي تقتصر إلى هذه السمات الحيوية هي مصدر معظم من يدعون بـ "الفقر الجدد" الذين أوجدتهم الجائحة.

18 - وللقضاء على الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2030، يجب خفض الفقر بأربعة أضعاف معدل انخفاضه خلال الفترة بين عامي 2013 و 2019؛ ولا يمكن تحقيق معدل الخفض هذا إلا من خلال إحداث تحول هيكلي لاقتصادات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبرامج المساعدة الاجتماعية مناسبة للتخفيف من حدة الفقر، ولكن دعم سبل العيش الرئيسية للناس يمثل استراتيجية أكثر استدامة لمنع الأسر المعيشية من الوقوع في براثن الفقر في المستقبل. وباختصار، فإن التدابير الطارئة للتخفيف من آثار الصدمات (مثل تقديم المساعدة العامة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، والتدخل في سوق العمل) يجب أن تكون مصحوبة بسياسات حكومية طويلة الأجل لإبقاء الناس خارج دائرة الفقر قبل حدوث الصدمات.

19 - وبالإضافة إلى زيادة الفقر والضعف، أدت الجائحة أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، داخل البلدان وفيما بينها على السواء. فداخل البلدان، كان الأشخاص الذين يعتمدون على الاقتصاد غير النظامي، ولا سيما النساء والعمالة الهشة والأشخاص الذين يمتلكون القليل من الأصول والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئون والنازحون، الأكثر تضرراً من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، مما زاد من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في أفريقيا. وما يقرب من 58 مليون أفريقي من غير الفقراء الذين يعيشون بالكاد فوق الخط الدولي للفقر المدقع يمتلكون قدرة ضئيلة للغاية، إن وجدت، على إدارة المخاطر

(5) هذه التقديرات الجديدة التي وضعها البنك الدولي، بالاستناد إلى بيانات تتعلق بالحسابات القومية واستقصاءات هاتفية شديدة التواتر، أقل نسبياً من التقديرات والتوقعات السابقة.

23 - ويستمر التأثير السلبي للجائحة على المساواة بين الجنسين، حيث يقع عبء العمل غير مدفوع الأجر بشكل غير متناسب على النساء وحيث من المرجح أن تشغل النساء الوظائف الأكثر هشاشة (المؤقتة أو بدوام جزئي) وغالبا في القطاعات الأكثر تضررا من عمليات الإغلاق والقيود.

24 - وكان لإغلاق المدارس لفترات طويلة أثر سلبي على التعليم والتعلم. فعلى سبيل المثال، حصل طلاب الصفين الثاني والرابع في عام 2021 في ثلاث مقاطعات في جنوب أفريقيا، كان أدائها ضعيفا في بداية الجائحة، على تعليم يقل عن نصف ما كان يتعلمه أقرانهم قبل الجائحة. وفي أوغندا، حيث أغلقت المدارس لمدة عامين كاملين، تضاعفت نسبة الطلاب الصغار غير القادرين على قراءة الحروف الهجائية بين عامي 2018 و 2021. وفي ملاوي، حيث أغلقت المدارس العامة لمدة سبعة أشهر، فقد الطلاب ما يعادل حوالي عامين من التعلم إجمالا مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. غير أنه في بلدان أخرى (بوركينافاسو وبوروندي وزامبيا والسنغال وكوت ديفوار) لا يوجد عموما أي دليل على فقدان التعلم بين طلاب الصفين الخامس والسادس.

25 - وعلى الرغم من وجود تباين كبير في معدلات التسرب على نطاق البلدان الأفريقية، لوحظت عموماً معدلات أعلى بين الأطفال الأكبر سناً. كما كانت الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معرضات بشكل خاص للنتائج السلبية، مثل حمل المراهقات والزواج المبكر، المرتبطة بالتسرب من المدارس، أثناء تعطيل المدارس. ففي كينيا على سبيل المثال، بلغ معدل انقطاع الفتيات عن الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي من فوج كوفيد-19 ثلاثة أضعاف المعدل المسجل في فوج ما قبل كوفيد-19 (9,4 في المائة مقابل 3,2 في المائة)، وبلغ معدل الحمل في فوج كوفيد-19 ضعف معدل الحمل المسجل في فوج ما قبل كوفيد-19.

26 - واستجابة لجائحة كوفيد-19، سنت الحكومات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 60 تدبيرا للبنى التحتية الرقمية تهدف إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي. ومن الأمثلة على التدابير المتعلقة بالبنى التحتية الرقمية إقامة شراكات مع المؤسسات والجامعات الخاصة لتحديث التعليم والتعلم، ودمج التكنولوجيات الناشئة في التعليم لتزويد العمال ورواد الأعمال الحاليين والمستقبليين بمهارات متنوعة ومجدية مثل الدراية الرقمية، وإعدادهم للاقتصاد العالمي السريع التغير. وقد ساهمت هذه السياسات، التي تركز على زيادة الوصول إلى الأدوات الرقمية، في تسريع اعتماد التكنولوجيات الجديدة في أفريقيا وتنظيمها. وتشجع الحكومات على مواصلة إعطاء الزخم لهذه السياسات الداعمة لمواصلة تمكين التكنولوجيا وتسخيرها من أجل تحقيق النمو الشامل والازدهار في أفريقيا.

27 - غير أن البنى التحتية الرقمية في القارة لا تزال تواجه تحديات من حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير، والصناعات عالية الإنتاجية والكثيفة العمالة. فعلى سبيل المثال، تستثمر العديد من البلدان الأفريقية 0,42 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير، وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط العالمي البالغ 1,7 في المائة.

28 - وقد تفاعل الشباب الأفريقي مع كوفيد-19 بتولي أدوار قيادية والتحول نحو الفرص المدرة للدخل عبر الإنترنت. ونظراً لأن الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الأفريقي، يمكن إثبات أن الشباب يستطيعون المضي في مسارات مهنية ناجحة تتصل بالزراعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولن يوفر هذا فرص عمل للشباب الأفريقي فحسب، بل أيضاً حلاً رقمياً لتحويل قطاع الأغذية الزراعية في أفريقيا.

29 - وبالنظر إلى عدد الشباب من السكان في أفريقيا، فإن القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات في المستقبل ستعتمد على توسيع نطاق حصول الشباب على الخدمات الأساسية ووصولهم إلى البنى التحتية الرقمية ورأس المال. وعلى الرغم من زيادة الوصول إلى الإنترنت في أفريقيا خلال الجائحة، فإن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لا تزال تقل عن 30 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يزيد عن 51 في المائة. والصناعات التكنولوجية الكثيفة العمالة مهمة لضمان العمالة بين الفئات الشابة ذات الأعداد المتزايدة في أفريقيا. ويمكن لشبكات المبتكرين في المغرب، والمجمعات العلمية ومراكز التكنولوجيا في موريشيوس ورواندا، وتحالف أفريقيا الذكية في كينيا، التي أنشأتها الحكومات، أن تكون بمثابة نماذج للبلدان الأفريقية الأخرى التي تستكشف سبل الاستثمار المثمر في التكنولوجيات الجديدة وتشجع الابتكار. وتوفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة لبناء سوق قوية وتنافسية للسلع والخدمات في جميع أنحاء أفريقيا، الأمر الذي يمكن أن يحفز نمو العمالة والاستثمارات في الابتكار التكنولوجي، ويساعد في التصدي لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في أفريقيا.

هاء - الحصول على الحماية الاجتماعية⁽⁷⁾

30 - اعتمدت الحكومات الأفريقية على وجه السرعة، في حدود إمكانياتها المحدودة، ما يزيد على 200 تدبير أو حزمة حوافر موجهة للحماية الاجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء وتعويض الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. ووسعت بشكل عام نطاق التغطية لتشمل فئات لم تكن محمية من قبل مثل العاملين في الاقتصاد غير النظامي، أو أدخلت استحقاقات جديدة، انطوى معظمها على المساعدة الاجتماعية في شكل تحويلات نقدية وعينية. واستنادا إلى بيانات من 30 بلدا أفريقيا، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى 10 دولارات، على الرغم من أن هذا المبلغ يقل كثيراً عن مبلغ 442 دولارا الذي تتفقه أمريكا الشمالية و 300 دولار الذي تتفقه أوروبا.

31 - وعلى الرغم من التدابير الجديدة، لم تتمكن العديد من الحكومات الأفريقية من توفير ما يتناسب من حماية اجتماعية واستجابة تحفيزية لاحتواء الآثار السلبية للجائحة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود فجوات كبيرة في التغطية والتمويل. ولم يكن سوى 17 في المائة من السكان الأفريقيين مشمولين فعليا باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية في عام 2020، ويرجع ذلك لسببين. السبب الأول، أثر ارتفاع معدل انتشار الاقتصاد غير النظامي على التغطية، وهو المصدر الرئيسي للعمالة في أفريقيا. والسبب الثاني، النقص الكبير لدى البلدان الأفريقية في الاستثمار في الحماية الاجتماعية، حيث يبلغ متوسط الإنفاق أقل من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأي منها، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

32 - وبالإضافة إلى ذلك، كشفت الجائحة عن أوجه الضعف في برامج الحماية الاجتماعية في أفريقيا. فقد أدى أولا النطاق والتغطية المحدودان للغاية لبرامج الحماية الاجتماعية وكذلك تركيزها على المناطق الريفية إلى ترك العديد من الأسر المعيشية الفقيرة دون إمكانية الوصول إليها، ولا سيما أسر العاملين في المناطق الحضرية في الاقتصاد غير النظامي، الذين تأثروا بشكل غير متناسب بالجائحة وبتدابير الإغلاق المرتبطة بها. وثانيا، تسبب انخفاض مستوى الربط الرقمي بصعوبة بالغة في تنفيذ تحويلات شبكات الأمان.

(7) انظر: ECA, *Economic Report on Africa 2021* و International Labour Organization, *Africa Regional Social Protection Strategy, 2021–2025* (Geneva, 2021).

وأخيراً، أدى الاعتماد على المساعدة الإنمائية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في أفريقيا إلى الحد من التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتشمل عدداً أكبر من الناس، لأن البلدان الأكثر ثراء تأثرت أيضاً بالآثار السلبية للجائحة وبالتالي قلصت معونتها. ومن الأمور المشجعة أن الحكومات الأفريقية أبدت إرادة سياسية قوية على مستوى السياسات لرفع مستوى الحماية الاجتماعية الممولة من مصادر محلية.

33 - وعلى الرغم من أوجه الضعف هذه، حمت برامج الحماية الاجتماعية رفاه الأسر المعيشية الضعيفة في العديد من البلدان الأفريقية. وتمكنت البلدان التي لديها نظم حماية اجتماعية قوية من التصدي بشكل أسرع وأفضل لجائحة كوفيد-19. وتبين أمثلة إثيوبيا وجنوب إفريقيا وكينيا أن نظمها للحماية الاجتماعية كانت من العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار بالنسبة للاقتصاد، مما أسهم في زيادة القدرة على الصمود. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، كان الشعور بالآثار السلبية للجائحة أقل في أوساط المستفيدين من البرنامج الوطني لشبكات الأمان الإنتاجية. ونظراً لاستمرار التحديات الإقليمية والعالمية الناشئة، التي تؤخر تعافي الاقتصادات الأفريقية، يلزم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان لحماية الأسر المعيشية الضعيفة من هذه الأزمات المتعددة.

34 - ويقدر أن الفجوة في التمويل للتمكين من تقديم أربعة استحقاقات للحماية الاجتماعية (الأمومة، والأطفال، والإعاقة، والشيخوخة) والرعاية الصحية في أفريقيا تبلغ 8,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وثمة حاجة إلى تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني بشكل أكبر في وضع استراتيجيات وسياسات متسقة للحماية الاجتماعية، حيث إن المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف هم حالياً الممولون الرئيسيون للحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في العديد من البلدان، الأمر الذي لا يسمح للجهات المعنية الوطنية بتقديم مدخلات هامة بشأن نوع برامج الحماية الاجتماعية المقدمة، بما في ذلك تصميمها وتنفيذها.

ثالثاً - النزاعات وتغير المناخ والأمن الغذائي

35 - إن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2022 هو "تعزيز القدرة على الصمود في مجالي التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية"، وهذا الفرع مخصص لمناقشة استمرار وعيب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أفريقيا، اللذين لا يزالان يعيقان تنميتها.

ألف - التغذية والأمن الغذائي⁽⁸⁾

36 - يتزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، ويؤثران بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وتشهد أفريقيا منذ عام 2015 أعلى معدل انتشار لنقص التغذية في العالم. والانتشار أخذ في الارتفاع، حيث ازداد من 17,4 في المائة في عام 2019 ليبلغ 19,6 في المائة في عام 2020 و 20,2 في المائة في عام 2021. وفي عام 2021، أثر الجوع على واحد من خمسة أشخاص في أفريقيا أو ما مجموعه 278 مليون شخص. وكان انتشار نقص التغذية أعلى بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء

(8) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022 (روما، 2022)؛ و <https://unfccc.int/proc> و <https://www.state.gov/u-s-food-security-assistance-to-sub-saharan-africa/ess-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact/cop26-outcomes-finance-for-climate-adaptation#What-are-the-next-steps-in-ensuring-that-more-supp>.

الكبرى (23,2 في المائة) منه في شمال أفريقيا (9,6 في المائة). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان معدل الانتشار الأعلى في بلدان وسط أفريقيا، حيث أثر الجوع على واحد من كل ثلاثة أشخاص في عام 2021.

37 - وإلى جانب الجوع، كان ما يقدر بنحو 322 مليون أفريقي يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد (الإجهاد الغذائي أو الأزمة الغذائية أو الطوارئ الغذائية أو المجاعة) في عام 2021 - بزيادة 21,5 مليون شخص عن عام 2020 و 58 مليون شخص عن عام 2019. وكان أكثر من ثلث العدد الإجمالي للأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2021 يعيشون في أفريقيا، وبشكل أساسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 140 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2022، في زيادة عن العدد البالغ 120 مليوناً في عام 2021. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تواجه بلدان وسط أفريقيا أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي، وقد سُجلت في هذه البلدان أيضاً أكبر زيادات في مجال انعدام الأمن الغذائي في الفترة من عام 2020 إلى عام 2021.

38 - والحوادث المناخية القسوى (التي تتسم بندرة المياه أو الفيضانات)، وتقشي الآفات (بما في ذلك الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا)، وعدم الاستقرار السياسي وعدم استقرار السوق، والنزاعات الوطنية والإقليمية، التي يتزايد تواترها وشِدتها، هي العوامل الدافعة لزيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. ويعد النزاع في أوكرانيا صدمة كبيرة أخرى أدت إلى تفاقم هذه الآثار من خلال تعطيل سلاسل الإمداد العالمية للأغذية والوقود والأسمدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات الزراعية وغيرها في جميع أنحاء العالم في النصف الأول من عام 2022. وجميع البلدان الأفريقية معرضة للضرر، حيث إنها جميعاً، باستثناء جيبوتي، مستوردة صافية للقمح. وقد استحوذ الاتحاد الروسي وأوكرانيا على 27,4 في المائة و 13 في المائة على التوالي من جميع واردات القمح في القارة في عام 2019. وتؤدي حالة الطوارئ المناخية إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية حادة أخرى (مثل الجفاف والفيضانات التي تؤدي إلى الفقر وتشريد السكان)، مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

39 - وعلى الرغم من أن 17 في المائة من سكان العالم يعيشون في أفريقيا، فإن القارة مسؤولة عن نسبة ضئيلة تبلغ 3 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية بين عامي 1850 و 2020، وهي المنطقة الأقل قدرة على مواجهة تغير المناخ في العالم، حيث إنها شديدة الهشاشة تجاه تغير المناخ وقليلة الاستعداد للتكيف مع الصدمات المناخية. وبعبارة أخرى، تتحمل أفريقيا وطأة أزمة تغير المناخ على الرغم من كونها الأقل مسؤولية عنها. ومع ذلك، فإن لديها بعضاً من أدنى تدفقات تمويل المناخ للفرد في العالم.

40 - وتُحَثُّ البلدان المرتفعة الدخل على الوفاء بالتعهد الذي قطعه في عام 2009 بتوجيه ما مجموعه 100 بليون دولار سنوياً لتمويل مشاريع التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في البلدان المنخفضة الدخل. وعلى وجه الخصوص، يلزم تقديم المزيد من الدعم المالي للتكيف لأن معظم حصة تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ على الصعيد العالمي ذهبت حتى الآن إلى مشاريع تعنى بالحد من انبعاث غازات الدفيئة وتدعم التخفيف منها. وفي هذا الصدد، فإن التعهدات المالية الجديدة التي قدمتها البلدان المرتفعة الدخل في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في عام 2021، لصندوق التكيف (الذي بلغ مجموع موارده أكثر من 350 مليون دولار) ولصندوق أقل البلدان

نمو) (الذي بلغ مجموع موارده أكثر من 600 مليون دولار) لمساعدة الفئات الضعيفة على تعزيز القدرة على الصمود في وجه الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، سوف تقيد أفريقيا إذا تم الوفاء بها.

41 - وتتضافر المشاكل من قبيل ارتفاع مستويات الفقر، والاعتماد على الزراعة البعلية، والافتقار إلى البنية التحتية وأنظمة الدعم مثل شبكات الأمان الاجتماعي، لتجعل من أفريقيا القارة الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وينبغي للحكومات الأفريقية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، أن تلتزم باتخاذ إجراءات مستدامة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، ولا سيما الآثار التي تلحق بأشد الفئات ضعفا داخل بلدانها. وتشمل هذه الإجراءات الاستثمار في ممارسات المنظومات الغذائية الإيكولوجية الزراعية والزراعة المراعية للمناخ، مثل استخدام الطاقة الفعالة والنظيفة والري الدقيق؛ وتوفير سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ، وخاصة للنساء، اللاتي يشكلن نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية، والأكثر ضعفا، ومع ذلك يمكنهن تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية؛ وتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار في البحوث الزراعية، حيث إن أفريقيا لا تتلقى سوى 4 في المائة من الاستثمار في البحوث الزراعية من جميع المصادر؛ وتوسيع نطاق الحصول على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. وسوف تستفيد أفريقيا أيضا من الانضمام إلى الجهود العالمية للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، مدفوعة بإطار واضح وشفاف للمساءلة المتبادلة.

باء - الدعم الدولي في حالات الطوارئ⁽⁹⁾

42 - إن التعاون الدولي ضروري لمعالجة حالة الطوارئ المناخية، التي تشكل تهديدا وجوديا للكوكب بأسره. وفي الوقت الحالي، تقدم بعض البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان التي تطلق انبعاثات الكربون الثقيلة مساعدات ثنائية مباشرة في مجال الأمن الغذائي الطارئ إلى البلدان الأفريقية وتساهم في الجهود الدولية التي تدعم سبل العيش والتغذية وتساعد البلدان الضعيفة على بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك تقلب أسعار المواد الغذائية، والمسائل المتعلقة بسلسلة الإمداد، والآثار المناخية وغيرها من التهديدات الطويلة الأجل. وتشمل هذه الجهود الدولية عمل المرفق الأفريقي لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ التابع لبنك التنمية الأفريقي بهدف زيادة إنتاج حبوب القمح والذرة والأرز وفول الصويا المتكيفة مع المناخ.

43 - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبادرة الاستجابة للأزمات للمساعدة في حماية سبل العيش وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات الريفية. وقد أطلق رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون مبادرة التكيف في أفريقيا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في عام 2015، لتطوير سلسلة من المشاريع القابلة للتمويل المصممة في أفريقيا للتكيف مع تغير المناخ، في حين أن برنامج تمويل مخاطر الكوارث في أفريقيا التابع للمرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر يساعد الحكومات الأفريقية في التصدي للصدمات المتعلقة بالمنظومة الغذائية من خلال زيادة الوصول إلى منتجات التأمين ضد المخاطر. وتجري منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عملية مسح للتربة تغطي عدة بلدان لتوفير معلومات تسمح باستخدام أكثر تعقلا للمياه، وحفظ الأسمدة بشكل أكبر، وتحسين القدرة على التكيف مع المناخ.

(9) انظر: <https://www.state.gov/u-s-food-security-assistance-to-sub-saharan-africa/>.

رابعاً - السياسات الهادفة لتمكين التعافي الشامل والقادر على الصمود

44 - في ضوء جائحة كوفيد-19 والتحديات الأخرى التي تواجهها أفريقيا حالياً، يتعين عليها القيام على وجه الاستعجال بوضع سياسات شاملة على الصعيد الوطني للمضي قدماً على نحو أفضل، وهي بحاجة كذلك إلى استجابة منسقة من المجتمع الدولي، ستعرض في الفرع أدناه. وترد استجابة منظومة الأمم المتحدة على نحو مفصل في الفرع التالي.

ألف - على الصعيدين العالمي والإقليمي: جهود التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك تمويل التنمية⁽¹⁰⁾

45 - بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021. وتظهر البيانات الأولية أن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا ارتفع إلى 35 بليون دولار في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3,4 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2020. ومن هذا المجموع، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 33 بليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 2,0 في المائة بالقيمة الحقيقية. ومع ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية لمواجهة التحديات المتوسطة والطويلة الأجل الماثلة قبل حلول عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية، من الناحية النسبية، بعيدة عن الالتزام الدولي البالغ 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

46 - والبلدان الأفريقية في حاجة ماسة إلى تحسين السيولة وتحسين الحيز المالي في الوقت الذي تحاول فيه التعافي من الأزمات العالمية المتعددة. وقد أنشأت بلدان مجموعة العشرين مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تركيز مواردها على مكافحة الجائحة وحماية حياة وسبل عيش الملايين من أشد الناس ضعفاً. وبحلول نهاية المبادرة في كانون الأول/ديسمبر 2021، كان 32 من البلدان الأفريقية الـ 38 قد اشترك في المبادرة، التي يدعم تنفيذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن المبادرة وفرت السيولة التي تمس حاجة البلدان الأفريقية إليها، فإنها لم تكن مصممة لمعالجة القضايا الهيكلية للديون أو تحديات التمويل التي طال أمدها.

47 - وقد قدم صندوق النقد الدولي قروضا بشروط ميسرة وتخفيفاً لعبء خدمة الديون لزيادة السيولة وتخفيف من مواطن الضعف المتعلقة بالديون التي تفاقمته بسبب الجائحة. وفي آب/أغسطس 2021، وافق صندوق النقد الدولي على تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة بما يعادل 650 بليون دولار لأعضائه، ومن المتوقع أن تحصل البلدان الأفريقية على 33 بليون دولار منها فقط. وتلقت البلدان ذات الدخل المرتفع مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وألمانيا مخصصات أكبر من أفريقيا برمتها.

(10) انظر: <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

و <https://www.uneca.org/stories/com-2022-calls-for-extension-of-debt-service-suspension-and-issu>

و <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/devel>

و <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/devel> و <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/devel>

.Report 2022 (United Nations publication, 2022)

48 - ويُمكن تمويل الديون البلدان من الاستجابة لحالات الطوارئ مثل الجائحة، وتمويل استثمارات طويلة الأجل، بما في ذلك العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أنه يمكن أن يحد أيضاً من هامش التصرف السياساتي وأن يهدد الاستدامة المالية والاستقرار المالي. ويسمح الاقتراض السيادي للحكومات بزيادة الإنفاق وتقديم المساعدة أثناء الأزمات. وهو يسمح للبلدان بالاستثمار في المستقبل عندما تنشأ فرص استثمارية منتجة، الأمر الذي يدعم الصالح العام على نحو مستدام. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تساعد في تحقيق أهداف السياسات العامة وأن تزيد حجم القاعدة الضريبية والقدرة على خدمة الدين بمرور الزمن. غير أنه يتعين إدارة المخاطر بعناية واستخدام الموارد بفعالية من أجل استدامة الفوائد وتكييفها مع التغيرات الناجمة عن تغير المناخ. وتمويل الديون هو الأنسب للاستثمارات، مثل الاستثمارات في البنية التحتية، التي تدر عائدات مباشرة و/أو تعزز القدرة المالية للبلد على مدى الآفاق الزمنية ذات الصلة.

49 - وعملاً بطلب الجمعية العامة إعداد تقرير يتضمن توصيات للاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية، قدم الأمين العام، في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، توصيات مجدية بشأن الوظائف، والحماية الاجتماعية، ومشاركة الشباب والنساء والإدماج الاقتصادي، والاقتصادات الخضراء والرقمية. وقررت الجمعية، في قرارها 307/76، أن تعقد في عام 2024 مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيتيح الفرصة لمناقشة القضايا ذات الصلة مثل تمويل التنمية والمشاركة الهادفة للشباب.

باء - على الصعيد الوطني⁽¹¹⁾

1 - الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والتغطية الصحية الشاملة وتنمية القدرات البشرية (التعليم والتدريب، بما في ذلك في مجال المهارات الرقمية)

50 - يتيح التعافي من الأزمات الحالية فرصة فريدة لتعزيز قدرة الأسر المعيشية الضعيفة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل في إطار الجهود الشاملة للقضاء على الفقر. ومن المهم تنفيذ تدابير سياساتية متكاملة لتعزيز القدرات البشرية، بما في ذلك إدارة المخاطر والمهارات الرقمية، وتقليل نقاط الضعف فيها من خلال الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والتعليم الجيد والتغطية الصحية الشاملة.

51 - وفي هذا السياق، فإن حجر الزاوية في أي استراتيجية شاملة للتعافي هو مزيج من توفير الدولة للمنافع العامة (مثل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم الجيد، ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي)، والحماية الاجتماعية وتدخلات سوق العمل، تكملها إجراءات حكومية لتحفيز النمو الاقتصادي.

52 - وتكتسي أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة أهمية خاصة، حيث تؤثر بشكل مباشر على الفقر وانعدام المساواة بينما تنشئ بنية تحتية يمكن استخدامها على السواء للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، ولتحقيق الرخاء والإدماج على المدى الطويل. ويلزم تمويل هذه النظم أساساً من الموارد المحلية (الميزانيات الوطنية والخطط القائمة على الاشتراكات) لضمان استدامتها على المدى الطويل. ويمكن أيضاً

(11) انظر: <https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/Publications/Working-paper/PDF/wp2021-148-mitigating-role-tax-benefit-rescue-packages-poverty-inequality-Africa-COVID-19.pdf> و Katja Juvonen and others, "Unleashing the potential of institutional investors in Africa", African Development Bank Working Paper, No. 325 (Abidjan, 2019) و *Financing for Sustainable Development Report 2022*.

أن تصمم بحيث تقدم حوافز لإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية والحد من تجنب الضرائب والتهرب منها. وبالتالي، ينبغي تعزيز النظم الهادفة إلى تعبئة الموارد المحلية.

53 - ويجب أيضا ربط تمويل الحماية الاجتماعية بالتمويل الشامل في القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك إيجاد فرص عمل لائقة في الاقتصاد الأخضر واقتصاد الرعاية والاقتصاد الرقمي. وعلاوة على ذلك، فإن الربط بين الأصول البشرية والطلب في سوق العمل وإيجاد فرص العمل، وهو ما قد يمكن الناس من الخروج من دوامة الفقر والعمل غير النظامي، أمر حيوي. ومن المهم أيضا الاستفادة من القطاع الخاص في توفير المنافع العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم، لبناء القدرة على الصمود.

2 - تعبئة الموارد المحلية

54 - تُموّل تنمية أفريقيا إلى حد كبير من مواردها المحلية، حيث بلغت الإيرادات العامة باستثناء المنح 483,6 بليون دولار في عام 2018، مقارنة بـ 55,3 بليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية. غير أنه لا يزال أمام أفريقيا طريق طويل تقطعه لتحقيق أقصى قدر من تعبئة الإيرادات المحلية. فعلى سبيل المثال، تتخلف الإيرادات الضريبية في البلدان الأفريقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن مثيلاتها في المناطق النامية الأخرى. ويعني انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي أن البلدان الأفريقية لديها حيز مالي ضئيل للاستثمار في التنمية الاجتماعية، وهو أمر بالغ الأهمية للاستفادة من رأس المال البشري في أفريقيا كعنصر رئيسي في النمو الاقتصادي والتنمية المحتملين للبلدان الأفريقية.

55 - وهناك عناصر حاسمة أخرى لتعبئة الموارد المحلية، مثل المدخرات المحلية وصناديق المعاشات التقاعدية والتحويلات المالية، غير مستغلة استغلالا كاملا، على الرغم من أنها أظهرت قدرة على الصمود في مواجهة تأثير الجائحة. فعلى سبيل المثال، ظلت المدخرات المحلية في أفريقيا ثابتة في عام 2020، حيث أبلغت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن مدخرات محلية إجمالية قدرها 353 بليون دولار (20,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، بينما شهدت مناطق أخرى انخفاضا حادا. وتشير التقديرات إلى أن صناديق التقاعد الأفريقية بلغت 1,1 تريليون دولار في عام 2020. ومن المتوقع أن يستمر هذا المبلغ في النمو وفقا للاتجاهات الديموغرافية الحالية، التي تشمل زيادة في الطبقة الوسطى وزيادة في الاشتراكات في صناديق المعاشات التقاعدية في جميع أنحاء القارة.

56 - ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة تستنزف كميات كبيرة من الموارد المالية من القارة، تقدر بنحو 88,6 بليون دولار سنويا، أي ما يعادل 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة في المقام الأول بالممارسات التجارية المتصلة بالانتهاكات التجارية والتجاوزات الضريبية. ويمكن للقارة، من خلال الحد من التدفقات غير المشروعة إلى الخارج، أن تزيد من رصيد رأس المال المتاح للأعمال التجارية المحلية؛ وتوفير حيز مالي إضافي للاستثمار في البنى التحتية والصحة والتعليم في فترة ما بعد الجائحة؛ وتغذية نمو أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.

57 - وينجم عن عدم الكفاءة في الإنفاق العام في أفريقيا، بما في ذلك الاستثمار في الصحة والتعليم والبنى التحتية، خسارة سنوية للقارة بنسبة 2,87 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي - أي أكثر من 12 بليون دولار في التعليم، و 30 بليون دولار في البنى التحتية، و 28 بليون دولار في الصحة. وبالتالي، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تجري استعراضا شاملا لنفقاتها الحكومية لتحديد الهدر والوفورات المحتملة

للميزانية إلى جانب المكاسب المحتملة من إعادة تخصيص النفقات داخل القطاعات وفيما بينها. ويجب أن يُستكمل ذلك بتدابير لتعزيز الحوكمة المؤسسية للإدارة العامة والدوائر العامة.

58 - والتعبئة الفعالة للموارد المحلية ضرورية لأفريقيا للحصول على التمويل اللازم لدفع النمو الاقتصادي والتنمية في القارة بفعالية وبطريقة شاملة ومستدامة، ولكي تستعيد هامشها للتصرف السياساتي فيما يتعلق بتنميتها، وتوجيه الموارد نحو تنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، وتعزيز التصنيع. بيد أنه لكي تؤدي هذه التعبئة دورا فعالا في خطة التنمية المستدامة للقارة، سيلزم إجراء تغييرات أساسية على مستوى السياسات والمؤسسات على السواء، بما في ذلك تحسين الكفاءة في النفقات العامة، وتعزيز تحصيل الإيرادات، والاستفادة من المدخرات الخاصة والقطاع المالي الخاص في أغراض التنمية، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة.

خامسا - تعزيز التنفيذ المنسق لخطة عام 2063 وخطة عام 2030

59 - يسلط هذا الفرع الضوء على الأنشطة الجارية والتدخلات المحددة، التي تتفادها عادة منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل مع التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

ألف - تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك في مجال عمليات التطعيم⁽¹²⁾

60 - إن مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 هي عبارة عن تعاون عالمي للتعجيل بتطوير وإنتاج اختبارات وعلاجات ولقاحات كوفيد-19 وإتاحة الوصول إليها بشكل منصف، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مثل البلدان في أفريقيا. وتتمحور المبادرة حول أربع ركائز للعمل: وسائل التشخيص والعلاج واللقاحات وتعزيز النظم الصحية. وتشارك منظمة الصحة العالمية في قيادة مرفق كوفاكس، وهو ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع الإتاحة، مع الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة وتحالف غافي، جنباً إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تعد من الشركاء الرئيسيين في التنفيذ. ويهدف مرفق كوفاكس إلى ضمان الوصول العادل والمنصف إلى اللقاحات لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على أساس الحاجة وليس القوة الشرائية. وبحلول تموز/يوليه 2022، كان مرفق كوفاكس قد وفر 64 في المائة من اللقاحات التي سُلمت إلى أفريقيا والتي يزيد عددها على 892 مليون لقاح.

61 - وللمحد من التهديد المتزايد لمقاومة مضادات الميكروبات، قدم مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أفريقيا الدعم لـ 38 بلدا في وضع خطط عمل وطنية وتنفيذ إجراءات التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات في سياق نهج الصحة الواحدة. ويترصّد ما مجموعه 33 بلدا من بلدان المنطقة الأفريقية مقاومة مضادات الميكروبات باستخدام النظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمالها.

(12) انظر: <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact/cop26-outcomes-finance-for-climate-adaptation#What-are-the-next-steps-in-ensuring-that-more-supp> و <https://www.adaptation-undp.org/raising-adaptation-action-through-aligning-NAPs-NDCs-in-African>.

62 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وكذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية جني ثمار الاتفاق.

63 - وأطلقت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ شراكة على نطاق الأمم المتحدة، هي مبادرة (UN4NAPS)، لدعم أكثر البلدان ضعفاً في إعداد وتنفيذ خططها الوطنية للتكيف. وبحلول نهاية عام 2020، كانت ستة بلدان أفريقية (إثيوبيا وبوركينا فاسو وتوغو والسودان والكاميرون وكينيا) قد قدمت خططها إلى أمانة الاتفاقية. وفي عام 2021، كان 20 بلداً أفريقياً من أقل البلدان نمواً بصدد وضع وتنفيذ خطته بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية.

باء - الدفع قدماً بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063⁽¹³⁾

1 - التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة

64 - في سياق إصلاح الأمم المتحدة وتحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، اللذين يهدفان إلى تحسين تحقيق الأهداف الإنمائية الطموحة للشعوب على الصعيد الوطني، عززت الأمم المتحدة التعاون في جميع العمليات الإنمائية وعمليات بناء السلام والعمليات الإنسانية للمنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعادت الأمم المتحدة تقييم ترتيباتها ومسؤولياتها التنسيقية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الأمين العام فريق الاستجابة للالتزامات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لمساعدة صناع القرار على تعبئة الحلول ووضع الاستراتيجيات من أجل مساعدة البلدان على التصدي للآزمة المرتبطة بآزمات الغذاء والطاقة والتمويل.

65 - وعلى الصعيد العالمي، تجمع آليتان مهمتان للتنسيق عناصر منظومة الأمم المتحدة في دعمها لأفريقيا: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تعمل كمنتدى رفيع المستوى لوضع السياسات واتخاذ القرارات بصورة مشتركة، من أجل توجيه ودعم وتتبع ومراقبة تنسيق العمليات الإنمائية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، المكلفة بتعزيز التنسيق والاتساق على المستوى الاستراتيجي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا بشأن المسائل التي تغطي السلام والأمن، والتنمية، والصلة بين حقوق الإنسان والعمل الإنساني، والتي يعمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كأمانة لها.

66 - وفي عام 2022، كان تركيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية منصباً على الطاقة كنقطة دخول للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل. وحشدت فرقة العمل منظومة الأمم المتحدة حول تنفيذ خريطة الطريق من أجل حصول الجميع على الطاقة والتحول العادل في مجال الطاقة في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظمت أربعة اجتماعات نظامية، وعقدت اجتماعاً لكل من تعبئة الموارد المحلية بوصفها عاملاً حافزاً لتمويل التعجيل بالحصول على الطاقة وتحولها في أفريقيا؛ وتكنولوجيا الطاقة لتوسيع نطاق

(13) انظر التقرير الموجز لعام 2022 لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية؛ و <https://unsdg.un.org/ar/resources/almktb-alaqlymy-lmktb-altnsyq-alanmayy-alatb-llamm-almthdt-> و <https://www.un.org/ohrrls/sites/www.un.org.ohrrls/files/eca-2022.pdf>؛ و [fy-afryqya-tqrry-alntayj](https://www.un.org/ohrrls/sites/www.un.org.ohrrls/files/eca-2022.pdf).

إنتاج الطاقة النظيفة والحصول عليها في أفريقيا؛ وتخطيط الطاقة من أجل حصول الجميع عليها والتحول العادل في أفريقيا؛ والاستعراض السنوي لاتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

67 - وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون كيانات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وتنسق دعمها للبلدان الأفريقية من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، التي تضم المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتواصل المنصة في عام 2022 دعم جهود الدول الأعضاء الرامية للتصدي لأثر جائحة كوفيد-19. وينصب تركيزها الشامل على إنقاذ أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، وتحديد مراحل سنوية لرصد التقدم المحرز. ومن الناحية الفنية، تركز المنصة عملها على أربع أولويات رئيسية، مسترشدة بالطلبات الواردة من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، وهي: البيانات؛ وأطر الاقتصاد الكلي والديون ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والعمل المناخي؛ والتحول الرقمي والطاقة.

68 - وعلى الصعيد القطري، أنشئت وظيفة منسق مقيم مستقل ويتمتع بالصلاحيات. ويستخدم المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمكتب التنسيق الإنمائي خبرته على عدة جبهات لضمان أن يكون المنسقون المقيمون ومكاتب المنسقين المقيمين والفرق القطرية في جميع أنحاء القارة في وضع أفضل ليس فقط لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، ولكن أيضا لدعم البلدان في التعافي بشكل أفضل من آثار كوفيد-19 وتحقيق التحول من خلال خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

69 - وقام المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمكتب التنسيق الإنمائي بتوجيه الفوج الأول من البلدان خلال المرحلة الأولية من وضع أطر التعاون الخاصة بها. وبدأ ذلك بتصميم تحليل قطري مشترك، وهو أداة أخرى خاصة بالأفرقة القطرية، لبلورة أفضل التحليلات الجماعية للأمم المتحدة، وقد استعرضه المكتب الإقليمي بدقة وتأكد من جودته. وطوال العملية الشاملة والتشاركية، أثبت المكتب الإقليمي أهمية أدواره الاستراتيجية والتقنية والاستشارية والتنسيقية. وخلال مرحلة وضع إطار التعاون بعد الانتهاء من التحليل القطري المشترك، قدم المكتب الإقليمي طائفة واسعة من خدمات تنمية القدرات للمنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ولتسريع التحول من الاستجابة الطارئة لكوفيد-19 إلى أولويات التنمية المستدامة الطويلة الأجل، قدم المكتب الإقليمي الدعم إلى 49 فريقا قريبا في وضع ودمج خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون. وفي الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 2020 وتموز/يوليه 2021، أكملت تسعة بلدان أفريقية إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي أعاد تعريف المشاركة على المستوى القطري في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

2 - التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

70 - تسترشد جهود التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. وفي المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2021، استعرض الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التقدم المحرز في تنفيذ إطار العمل. واعترف الرئيسان بالتقدم المحرز مؤخرا في إمدادات اللقاحات واستيعابها، لكنهما دعيا المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا وتسريع توزيع اللقاحات. وشددوا أيضا على أهمية تعزيز

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المحلي؛ وأكد أن البلدان الأفريقية في حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، والسيولة، وتخفيف عبء الديون لإيجاد فرص العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وعكس اتجاهات الفقر؛ وأشار إلى دور تغير المناخ كمحرك هيكلي يؤثر على السلام والأمن والتنمية؛ واتفقا على تعزيز التنفيذ المشترك لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 من خلال تشجيع اتباع نهج قائم على النتائج يركز على الحصول على الطاقة والقدرة على الاتصال الإلكتروني والعمل المناخي وتمويل التنمية والحوكمة.

71 - وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة دعماً للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي من خلال العمل التحليلي ومشاريع تنمية القدرات على السواء. فعلى سبيل المثال، أصدرت الإدارة موجزا للسياسات بعنوان "لماذا النمو السكاني مهم للتنمية المستدامة"، أشارت فيه إلى أن النمو السكاني السريع هو أحد أسباب وأعراض التقدم البطيء في التنمية، ومع ذلك فإن لدى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعض من أسرع معدلات السكان نموًا في العالم. وشاركت الإدارة أيضاً في تشرين الأول/أكتوبر 2022 مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وذلك لدعم بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة في أفريقيا على جميع المستويات، وسعياً لتحقيق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030.

72 - ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو منتدى سنوي لأصحاب المصلحة المتعددين تشارك في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والحكومة المضيفة (رواندا في عام 2022) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

73 - وقد عُقدت الدورة الثامنة للمنتدى الإقليمي لأفريقيا في آذار/مارس 2022 حول موضوع "البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل: أفريقيا الخضراء الشاملة للجميع والقادرة على الصمود التي أوشكت على تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063". وتتألف الرسائل الرئيسية من الأولويات وخيارات السياسات العامة والتوصيات لأفريقيا، من أجل تسريع وتيرة التنفيذ على عدة مستويات، والمساهمة الجماعية للمنطقة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022. والمنتدى الإقليمي لأفريقيا هو واحد من الآليات الثلاث المكلفة بمتابعة واستعراض وتحفيز الإجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام 2063. والآليات الأخريان هما الاستعراضات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفي عام 2022، قدم 21 بلداً أفريقياً الاستعراضات الوطنية الطوعية: 7 للمرة الأولى، و 13 للمرة الثانية، و 1 للمرة الرابعة.

74 - وقد أتاح مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 فرصاً للعالم ولأفريقيا لدراسة وتحديد حلول خاصة بالسياق للتحديات التي تعيق تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمنظومات الغذائية في مختلف أطر التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وأعاد الجميع الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويقدم الموقف الأفريقي المشترك بشأن المنظومات الغذائية، الذي أعقب مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، موجزاً تجميعياً للآراء ووجهات النظر والأولويات المعرب عنها وكذلك طموحات الدول الأفريقية بشأن القضايا الرئيسية التي تبلور شكل المنظومة الغذائية في أفريقيا والمنظومة الغذائية العالمية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

75 - عززت خطة عام 2030 وخطة عام 2063 التقدم وأعدت توجيه الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية نحو معالجة الثغرات والتحديات المتصلة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا. والصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا وتغير المناخ، مع إعاقة تحقيق أهداف خطة عام 2030 وتطلعات خطة عام 2063، تتيح فرصة للترويج لنقلة نوعية وإعادة صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بغية تحقيق المزيد من الإدماج وضمان تعاف أفضل للجميع.

76 - وبغية مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا وتحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية في أفريقيا، أوصي بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز الشراكة والتنسيق فيما بينهما والعمل بطريقة جماعية ومنسقة من أجل دعم تنفيذ جدول أعمال 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وأدعو أيضا البلدان الأفريقية، بالشراكة مع المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين، للقيام بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للسياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز القطاع الصحي، وجعله أكثر قدرة على الصمود وعلى معالجة الطوارئ الصحية في المستقبل وتوفير خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة وإتاحة الحصول على لقاحات كوفيد-19؛

(ب) تسريع الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع وتوفير فرص العمل اللائق، ومعالجة حالة الطوارئ المناخية، من خلال الاستثمار في تحول هيكلي أخضر شامل. وينبغي أن تشمل هذه الجهود استراتيجيات لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، واستراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولا سيما التحول إلى الطاقة النظيفة؛

(ج) حماية سبل العيش، ودعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ومكافحة الجوع، من خلال الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية للجميع وفق ما يلائم الظروف الوطنية، وإصلاح المنظومات الغذائية الزراعية لجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الشدائد المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ والموارد المائية المحدودة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تدابير الطوارئ المتخذة استجابة لجائحة كوفيد-19، والممولة بشكل رئيسي من الموارد المحلية؛

(د) الاستثمار في البنية التحتية المادية وغير المادية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والأنظمة الرقمية وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات، فضلا عن المهارات اللازمة للدفع قدما بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبناء نظام أكثر قوة في وجه الكوارث الطبيعية والشدائد الجوية المتزايدة؛

(هـ) تسريع الاستراتيجيات الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والوظائف اللائقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية، بما في ذلك الإنترنت والأغذية والخدمات الزراعية.